المنتدى العربي الرابع من أجل المساواة "حوار وحلول"

الجزائر، 25 حزيران/يونيو 2025

خلاصات ختامية

الآن وقد وصلنا إلى ختام هذه الدورة الرابعة من المنتدى العربي من أجل المساواة، نقول وبكل ثقة أننا أضأنا خلال هذين اليومين على بُعدٍ جديد من أبعاد عدم المساواة في منطقتنا العربية، وهو يتمثل بالتحديات والثغرات التي تتسم بها أنظمة الحماية الاجتماعية.

ولكن أضاء المنتدى في نفس الوقت على تجارب ناجحة في المنطقة العربية وخارجها، وقدم أمثلة عن أنظمة حماية اجتماعية قريبة من أن تكون شاملة وعادلة ولا تهمل أحداً.

اليوم من هنا من جزائر الحرية والمقاومة ندعو لمقاومة الفقر والجوع والظلم وعدم المساواة ومناصرة العيش الكريم والاكتفاء والعدالة والمساواة لكل من يعيش في كنف دولِنا الكريمة.

وبعد يومين من المداولات والمناقشات، أنتم صانعو السياسات والمفكرون والباحثون والفنانون والإعلاميون وممثلو المجتمع المدني توصلتم في نهاية كل جلسة إلى أفكار ورسائل حول ما يمكن أن يُصلح أنظمة الحماية الاجتماعية ويضعها على الطريق الصحيح لتكون أكثر مساواة وشمول وعدالة.

وفيما يلي أبرز ما خلصت إليه المداولات:

- يجب أن تعطى الأولوية للشمول في تصميم سياسات الحماية الاجتماعية، ولا سيما شمول القطاع غير الرسمي، مع ضمان مراعاة مجموعات العمال المتنوعة لمعالجة تحدياتهم واحتياجاتهم الفريدة.

- إن تحديد الحلول السياساتية الهادفة والعملية أمر ضروري لسد فجوة التغطية، وتعزيز قدرة العاملين في القطاع غير الرسمي على الصمود، وتعزيز المساواة بين القوى العاملة.

- لا بد من إشراك أصحاب المصلحة من مختلف القطاعات، بما في ذلك الحكومة والمجتمع المدني والقوى العاملة غير الرسمية، لتطوير استراتيجيات فعالة تضمن الحماية الاجتماعية المستدامة لجميع العمال.

- يجب تصميم برامج ونظم للحماية الاجتماعية في سياقات النزاع وما بعد النزاع لمعالجة التحديات المحددة للمؤسسات غير الفعالة والموارد المحدودة.

- لا بد من تطوير آليات فعالة للانتقال من الدعم الإنساني إلى الحماية الاجتماعية المنظمة لضمان الاستقرار والتكيّف على المدى الطويل للسكان المتضررين من النزاعات والكوارث.

- من خلال إعادة توزيع الدخل وتوفير شبكات الأمان، يمكن لأنظمة الحماية الاجتماعية أن تحارب الفقر بفعالية وتعزز التنمية الشاملة، وتضمن حصول جميع الأفراد على الاحتياجات والفرص الأساسية.

- من الضروري تبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة بين الدول العربية، وبينها وبين دول العالم، لتمكينها من تطوير أنظمة حماية اجتماعية أكثر فعالية تستجيب لسياقاتها الفريدة لتعزيز العدالة الاجتماعية في جميع أنحاء المنطقة.

- إن معالجة التفاوت في الحماية الاجتماعية مسعى جماعي يتطلب مشاركة فعّالة من جميع الجهات المعنية، بما في ذلك الحكومات والمنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية.

- إن ضمان تصميم برامج الحماية الاجتماعية وتنفيذها مع مراعاة مبدأ الإنصاف في جوهرها أمرٌ بالغ الأهمية للحد من التفاوتات.

- يتعين على صناع السياسات إعطاء الأولوية لخلق فرص عمل لائقة والحد من الاعتماد على أنظمة المساعدة الاجتماعية كي تستفيد جميع شرائح السكان من النمو الاقتصادي.

- إن التعاون الوثيق بين وزراء الشؤون الاجتماعية والتخطيط والاقتصاد ضروري لمواءمة السياسات الاقتصادية مع مبادرات الرعاية الاجتماعية، وضمان ترجمة التنمية الاقتصادية إلى تنمية اجتماعية.

- إن الأطر الفعالة لقياس أثر السياسات الاقتصادية على الحد من الفقر والإدماج الاجتماعي تتسم بأهمية بالغة في توجيه الخطط والبرامج المستقبلية وضمان أن يعود النمو بالنفع على الجميع.

- يتعين على البلدان استكشاف وتنفيذ مصادر تمويل متنوعة ومبتكرة للحماية الاجتماعية، بما في ذلك التمويل المجتمعي والشراكات بين القطاعين العام والخاص، لضمان أنظمة دعم مستدامة وشاملة.

- يُعد تعزيز القدرة على تعبئة الموارد المحلية أمرًا أساسيًا لتمويل مبادرات الحماية الاجتماعية. وينبغي على الحكومات إعطاء الأولوية لأنظمة ضريبية فعّالة وإنفاق عام يعكس العدالة والإنصاف الاجتماعيين.

- من الضروري تحويل التركيز من المساعدات الاجتماعية ذات النطاق ضيق إلى أطر الحماية الاجتماعية الشاملة التي تعزز المساواة والاستقرار الاجتماعي على المدى الطويل، وضمان استفادة جميع المواطنين من التقدم الاقتصادي.

- يجب بتقييم استراتيجيات توحيد الميزانية بشكل نقدي لضمان عدم تقويضها لبرامج الحماية الاجتماعية الأساسية، والدعوة إلى الاستثمارات التي توازن بين المسؤولية المالية والحاجة إلى أنظمة دعم شاملة.

- من الأهمية بمكان إشراك مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمع المدني والنقابات والمؤسسات المالية الدولية، في المناقشات حول إصلاحات الحماية الاجتماعية لضمان معالجة احتياجات الفئات الأكثر ضعفاً بشكل مناسب وأن تعمل الإصلاحات على تعزيز العدالة الاجتماعية.

- من الضروري اعتماد منصات التعريف والتسجيل الرقمية الإلكترونية لتسهيل الوصول إلى أنظمة الحماية الاجتماعية، ويضمن عدم إهمال الفئات الأكثر عرضة للمخاطر.

- من خلال الاستفادة من التكنولوجيا، يُمكن تقليل العوائق الإدارية، وتعزيز دقة البيانات، وتحسين تقديم الخدمات، مما يُعزز في نهاية المطاف المساواة في الوصول إلى الحماية الاجتماعية.

- يجب على صانعي السياسات إعطاء الأولوية للتصاميم المبتكرة التي تُدمج التكنولوجيا في أطر الحماية الاجتماعية. ويشمل ذلك وضع سياسات مرنة تتكيف مع احتياجات مختلف الفئات السكانية، واستخدام نُهج قائمة على البيانات لتحديد الفجوات، وضمان استجابة أنظمة الحماية الاجتماعية وشموليتها، مما يُوسّع نطاق التغطية ليشمل جميع الأفراد المحتاجين.

- تتطلب مبادرات الحماية الاجتماعية الناجحة شراكات قوية بين الحكومات والقطاع الخاص والنقابات وشركاء التنمية، مما يدل على أن العمل الجماعي ضروري للتغلب على التحديات في توفير الدعم الأساسي لأولئك الذين يعيشون في فقر.

- من الضروري الانضمام إلى الشراكات العالمية لتبادل أفضل الممارسات والحلول المبتكرة، مما يتيح لأصحاب المصلحة التعلم من بعضهم البعض ومعالجة العقبات في أنظمة الحماية الاجتماعية بشكل فعال مما يمكن تعزيز تعبئة الموارد وتوزيعها، وضمان تمويل برامج الحماية

الاجتماعية وتنفيذها بشكل فعّال للوصول إلى الفئات الأكثر عرضة للمخاطر.

باسم الإسكوا وشركائها في تنظيم هذا المنتدى، أشكركم على حضوركم القيم وتفاعلكم البناء ونتطلع إلى لقائكم العام القادم إن شاء الله في ظروف أفضل تكون فيها منطقتنا العربية تلقط أنفاسها بعد هذا الكم من الأزمات والصراعات ويكون فيها الإنسان قد بدأ يشعر بالحماية التي يتعين على الدولة توفيرها طوال حياته.